

واقع تطور البطالة في الإقتصاد الجزائري: تشخيص للأسباب واقتراح الحلول (2000 - 2024)
The Reality of Unemployment Trends in the Algerian Economy: Diagnosing the Causes and Proposing Solutions (2000–2024)

سهلي رقية¹

¹ جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت (الجزائر)، sehli.roqiya@univ-tissemsilt.dz

تاريخ النشر: 2025/09/30

تاريخ القبول: 2025/09/26

تاريخ الارسال: 2025/07/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تشخيص واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري، بواسطة تحليل واقع وتطور سوق العمالة بمراحله، مع إبراز أهم مظاهر البطالة وأسبابها وعرض الحلول الفعالة الممكنة لمعالجتها، لكونها إحدى أهم الاشكالات التي تواجه الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، ولا تزال مشكلة البطالة هاجسا كبيرا يؤرق الحكومات والمواطنين، خصوصا مع تسارع التطورات الاقتصادية الدولية الراهنة، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذا النوع من الدراسات، وأخيرا توصلنا إلى أن البطالة في الاقتصاد الجزائري أسبابها متعددة فمنها نابع من عوامل داخلية، خاصة ما يتعلق بعدم التوافق بين اعداد الخرجين من الجامعات والمعاهد ومتطلبات سوق العمالة، مما ينجر عنه سوء التخطيط للقوة العاملة، ضعف ديناميكية ومرونة القطاع الإنتاجي، الحركة السكانية المحلية والنزوح الريفي، قوانين العمالة وتشريعاتها، وأخرى نابعة من عوامل خارجية أهمها: الزيادات في معدلات النمو السكاني، تدهور شروط التبادل امام القوى الصناعية الكبرى، وتراجع أسعار المحروقات وغيرها، والخروج من دائرتها ليس بالأمر الهين والسهل.

كلمات مفتاحية: معدل البطالة ، سوق العمل ، الاقتصاد الجزائري ، الاسباب، الحلول .

تصنيفات JEL : J68، J21، J64 .

Abstract :

This study aims to examine the reality of unemployment in the Algerian economy by analyzing the development and structure of the labor market over time. It highlights the main features and causes of unemployment and proposes effective solutions to address this persistent issue. Unemployment remains one of the most pressing challenges facing both developed and developing economies, and continues to be a major concern for governments and citizens alike especially in light of current global economic shifts. The study adopts a descriptive and analytical approach appropriate for this type of research. Our findings reveal that unemployment in Algeria stems from multiple factors, both internal and external. Internally, it is largely driven by the mismatch between the number of university and institute graduates and the needs of the labor market, leading to poor workforce planning, limited flexibility and dynamism in the productive sector, internal migration and rural exodus, as well as labor laws and regulations. Externally, key contributing factors include high population growth rates, unfavorable terms of trade with industrial powers, declining oil prices, among others. Escaping the cycle of unemployment is neither easy nor straightforward.

Keywords: Unemployment rate, labor market, Algerian economy, causes, solutions.

JEL Classification Cods : ..., ..., ... (Including JEL codes is mandatory)

المقدمة:

تعد البطالة من أهم التحديات والمعظلات التي واجهت الاقتصاديات العالمية عامة، والاقتصاد الوطني خاصة، نظرا لكونها ظاهرة ومشكلة معقدة ذات أبعاد جغرافية وتاريخية، تواكب بشكل كبير مختلف المسارات للتطورات الاقتصادية، وقد حاز هذا الموضوع على إهتمام العديد من الاقتصاديين والمفكرين على اختلاف أفكارهم ومذاهبهم، ومن الواضح انما تمثل ظاهرة مركبة تحكمها جملة عوامل وتتدخل في تشكيلها وسيورتها مؤسسات وجهات مختلفة عانت كلها من البطالة ولو بنسب متفاوتة، الا ان أسبابها في الاقتصاد الجزائري متشعبة الأبعاد ومتعددة الخيوط، ولها ارتباط وثيق بوتيرة النمو الاقتصادي، الذي يتأثر بدوره بتقلبات اسعار المحروقات، وغياب التوازن الكيفي والكمي بين العرض والطلب، ناهيك عن عدم قدرة المنظومة التعليمية والتكوينية على ملائمة التشغيل والتكوين، بالإضافة الى ضبابية الآليات الرئيسية والضرورية لتحديد ودراسة حاجيات سوق العمل الذي يعرف الكثير والعديد من الاختلالات، بغية إيجاد الحلول المناسبة لها.

والعاطل هو ذلك الشخص الذي صودر حقه في الشغل، طبقا للدساتير والمواثيق الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، ليصبح بذلك ضحية لصناع القرارات في المؤسسات والأجهزة الحكومية على اختلافها، باعتبارها انعكاسات مباشرة لسياسات الجهات الرسمية في الدولة. الإشكالية وانطلاقا مما سبق فان إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيس التالي:

ما واقع وحلول مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2024؟

الاسئلة الفرعية: وتتفرع تحت الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

✓ كيف يمكن تفسير ظاهرة البطالة في الجزائر؟

✓ ماهو السبب الرئيسي للبطالة في الاقتصاد الوطني ؟

الفرضيات: يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة ، والاجابة على الأسئلة الفرعية، إختبار مجموعة من الفرضيات وهي:

✓ كلما إنخفضت فرص الحصول على مناصب عمل، كلما قابله إرتفاع في عدد طالبيه.

✓ النمو البطيء في الجهاز الإنتاجي مع النمو السريع في القوة العاملة، وراء مشكلة البطالة في الإقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الموضوع في حد ذاته، خاصة وانها ظاهرة خطيرة تتسبب في آثار وانعكاسات سلبية على عدة مستويات اجتماعية، اقتصادية ، سياسية تمس الأفراد والمجتمعات، خاصة وان الحق في الحصول وضمن وظيفة او عمل لائقة ومناسب، يعتبر من بين المرتكزات الرئيسية لضمان كرامة الانسان وتحقيق اندماجه في مجتمعه.

هدف الدراسة: الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها جراء هذه الدراسة تتمثل في تعميق الفهم بخصوص متغير مشكل الدراسة، عن طريق دراسة الخلفية النظرية للبطالة، وتتبع واقعها في الاقتصاد الجزائر من خلال المنظور التحليلي، مع تبيان أهم أسبابها والعوامل المساعدة على تفاقمها، وكذا أهم الآليات للتقليل من حدتها.

منهج الدراسة: سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، واختبار صحة الفرضيات استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي بداية من المفاهيم النظرية للبطالة الى غاية الحلول الممكنة لهذه المشكلة واهم النتائج المتوصل اليها.

الدراسات السابقة:

1. دراسة حورية بن حمزة، فاطمة غاي، مقال منشور في المجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية المجلد 15، العدد 1 سنة 2021 بعنوان: التأصيل النظري للبطالة وآليات الحد من تفاقمها في الجزائر، بحيث تناولت إشكالية: "ما هي أهم الآليات التي يمكن من خلالها الحد من تفاقم أزمة البطالة؟"، وكان الهدف منها هو التأصيل النظري لظاهرة البطالة، بالتطرق الى أهم أنواعها ، وكذا أسباب انتشارها وأخيرا الآليات المعتمدة للحد من تفاقمها، وتبين من خلال نتائج الدراسة أن : الجزائر تعرف نسب مرتفعة للبطالة وهذا راجع للتحويل الفجائي للنظام الرأسمالي، وما أحدثه خصوصية المؤسسة الاقتصادية العمومية، وما انجر عنها من فقدان مناصب العمل كليا او جزئيا.

2. دراسة شليغم سعاد، أطروحة دكتوراه معنونة "بأزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر"، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، حيث هدفت الدراسة الى تحليل سياسات التشغيل بمختلف محطاتها منذ الاستقلال الى غاية فترة الدراسة، وتبيان مدى فعاليتها، وحاولت الإجابة على إشكالية: "الى أي مدى تلاءمت سياسات التشغيل للاقتصاد الجزائري في مختلف مراحل تطورها مع طبيعة البطالة؟"، وتوصلت الدراسة مجموعة من النتائج تمثلت أهمها أن البطالة مازالت تشكل التحدي الأساسي والجوهرى للسلطة الحاكمة الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل غياب الإجراءات الإصلاحية الجذرية في كل المستويات، للخروج من دائرة تلك القرارات العشوائية، التي انطبعت على سيورة الاقتصاد الجزائري لحد الان، مما جعلها تدور في حلقة مفرغة.

3. دراسة سمير العابد، زهية عبا، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 11 سنة 2012 بعنوان: "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطوح"، بحيث تناولت إشكالية: " ماهي الاستراتيجيات المتبعة من الحكومة الجزائرية لتقليص معدلات البطالة بالتحديد فئة الجامعيين، وما مدى فعاليتها ضمن الواقع الاقتصادي المعاش في السوق الجزائرية؟"، وكان الهدف منها ابراز واقع البطالة في الجزائر، وتبيان ماتكبدته الحكومات المتتالية والمتعاقبة من عناء إيجاد الآليات المناسبة للحد منها، خاصة في ظل الاستراتيجيات المختلفة للتشغيل، وتبين من خلال نتائج الدراسة أن : الإجراءات والآليات للحد من البطالة غير كافية بسبب التعقيدات الإدارية والقانونية، فضلا عن انعدام قدرات الشباب العاطل لروح الابتكار والمبادرة، لذلك لابد من الاخذ بتوصيات الجهات المختصة من اجل تنسيق الجهود والحد من هذه الظاهرة.

4. دراسة شليغم سعاد، مذكرة ماجستير معنونة "بنمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994"، تخصص إقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2006-2007، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد المتغيرات التي تتحكم في معدلات البطالة، بالاعتماد على النظرية الاقتصادية ونمذجتها احصائيا، وحاولت الدراسة الإجابة على إشكالية: "ما واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات والتعديلات الاقتصادية منذ 1994؟"، وتوصلت لمجموعة من النتائج مفادها ان: تقليل من نسب البطالة ليس بالأمر السهل، نظرا لوجود ترابط وتشابك بين متغيرات الدراسة، ومستقبل التشغيل يتوقف على الأنشطة الذاتية المتمثلة في مشاريع ومؤسسات خاصة استثمارية، التي تستطيع امتصاص العمالة بخلق فرص عمل دائمة.

حدود الدراسة:

تمثلت لحدود الزمانية للدراسة في الفترة من 1990 الى 2024 ، بينما الحدود المكانية فقد تم دراسة الاقتصاد الوطني الجزائري.

1- الطرح النظري لمفاهيم البطالة

1-1- تعريف البطالة

البطالة من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، التي مازالت تلقى إختلافا كبيرا بين الكثير من المتخصصين عند محاولة تعريفها، وهذا راجع لتعدد وجهات النظر من قبل الباحثين في مفهومها، تزامنا مع الظروف الراهنة في المكان والزمان المعنيين، ومن أهما تداولنا نجد أنها هي:

✓ لغة: "بالكسر وهناك من قال بالضم وعلى نقيضها العمالة، وهي من بطل الأجير، فانه يبطل بطالة بالفتح، بمعنى تعطل فهو عاطل" (السميع، 2007، ص09).

✓ "الوضع الذي يطلق على تواجد أشخاص لهم القدرة على العمل وكذا مؤهلين له، باحثين عنه، راغبين فيه، موافقين عليه بالأجر السائد، إلا أنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك لفترة زمنية معينة في مجتمع معين، جراء القيود التي تفرضها القدرة الإستيعابية والحدود الطاقوية لإقتصاديات تلك المجتمعات" (لظفي وآخرون، 1998، ص111).

✓ وحسب الديوان الوطني للإحصائيات، يعتبر عاطلا عن العمل كل فرد تتوفر فيه الشروط التالية: (Office National des Statistiques, 1995,P8)

عمره يسمح له بالعمل (من 16 إلى 59 سنة)، ولا يحوز وظيفة عند القيام بالتحقيق الإحصائي، وفي بحث وتفتيش عن عمل، باتخاذ كل الإجراءات الضرورية للعثور على عمل،(كالتسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل، البحث في الإعلانات في الجرائد.....الخ)، وأن يكون مهيا له ومؤهلا لذلك.

✓ منظمة العمل الدولية تعرف العاطلين عن العمل، بأنهم الأفراد الذين هم في السن القانوني للعمل، الباحثون عليه، القادرون عليه،،والقابلون له عند الأجر السائد، لكنهم لا يعثرون عليه ولا يجدونه (sengenberger, 2024 Beyond the public measurement of unemployment and underemployment, www.ilo.org/region/arabic./apro/beirut/unemployment).

✓ ليس كل شخص لايعمل عاطلا عن العمل، وكذلك في نفس الوقت لا يعد كل من يفتش عن وظيفة عاطلا (غاي، بن حمرة، 2021، ص63).

وعلي ضوء ماسبق تعرف البطالة على أنها:"عدم قدرة الدولة على توفير منصب أو وظيفة عمل لمواطنيها، تحقق لهم بها احتياجاتهم المتعددة بما يكفل العيش والحياة الكريمة، بعيدا عن الحاجة او الفقر".

ومنه فان ظاهرة التضخم تتضمن فعليا ان يكون ارتفاع الأسعار مستمرا وغير مؤقت، وان يشمل شريحة واسعة من المستهلكين (العوني،حجماوي، 2023، ص397).

1-2- قياس معدل البطالة

يعتبر معدل البطالة أحد المؤشرات الهامة، ذات دلالة واضحة في رسم وبلورة السياسات وكذا تقييم فعاليتها في الأداء الإقتصادي وقياس مدى نجاعتها.

والهدف الأساسي والرئيسي لقياس معدل البطالة، هو الحصول على مؤشر شامل للأداء الاقتصادي وكذا أوضاع سوق العمل، فارتفاع نسبة البطالة دلالة على انخفاض عرض العمل في أغلب الأحيان، المحدد من طرف مجموعة من العوامل أهمها: ضعف الهياكل الاقتصادية المنتجة خاصة، ونقص الاستثمار .

ويقاس بحساب نسبة عدد الأفراد العاطلين عن العمل إلى إجمالي القوة العاملة (أي السكان النشطون)، خلال فترة زمنية محددة (الفترة المرجعية)، على الشكل التالي (شليغم، دفعة 2015/2016 ص24):

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين} / \text{إجمالي القوى العاملة "وهم السكان النشطين"}) \times 100$$

على الرغم من بساطة هذا المعدل، إلا أن تقديره يصطدم بعدة صعوبات، أبرزها الصعوبات المرتبطة بالتعريف المفاهيمي للعاطل، والذي يقضي بعض الفئات، ويحسب على أساس السكان النشطين فهو بذلك مؤشر نسبي، لا يأخذ بعين الاعتبار المحبطين الذين يتسوا من التفتيش والبحث عن العمل، وكذا التسجيل في مكاتب التشغيل، فلا نجدهم ضمن الفئة النشطة، إضافة إلى إجمالي السكان النشطون الذين يتغير عددهم مع تغير حالة النشاط الاقتصادي للدولة، حيث ينخفض عدد الراغبين في العمل في حالة الركود الاقتصادي، لان الوضع السائد لا يشجع على دخول عمالة جديدة، ولا يحفز العاطلين عن العمل في الاستمرار في البحث عن فرص للشغل، ويحدث العكس في حالة الانتعاش الاقتصادي، وكل هذه الأمور وغيرها تؤثر على حساب على معدل البطالة.

1-3-3 مصطلحات ذات علاقة بمعدل البطالة

وبعد التطرق إلى كيفية قياس وحساب معدلات البطالة، كان لزاما التوقف عند بعض المصطلحات ذات العلاقة المباشرة بمتغير الدراسة، والتي تمثل أهمها في (جليط، 2016، ص204):

1-3-1- **القوى العاملة:** تمثل ما يعرف بالفئة النشطة إقتصاديا من السكان، وتشمل الأشخاص الذين هم:

- في سن العمل ويتراوح سنهم بين 16-65 سنة، وصرحوا أثناء التعداد أو التحقيق أنهم مارسوا عمل مأجور STR1.
- صرحوا أثناء التعداد أو التحقيق أنهم يعملون فعلا، أي لهم نشاط مأجور عن طريق رأسمال عيني أو سيولة، الأشخاص الذين يؤدون الخدمة الوطنية كذلك هم جزء من هذا القسم.

- في سن العمل ولم يسبق لهم بعد الدخول لسوق الشغل، ويبحثون عن أول فرصة للعمل STR2 .

1-3-2- **معدل التشغيل :** هو النسبة بين المجتمع المشغول والمجتمع النشط الكلي وتحسب كالتالي:

$$\text{معدل التشغيل "TO"} = \frac{\text{المجتمع المشغول}}{\text{المجتمع النشط الكلي}}$$

1-3-3- **معدل النشاط "TA" :** هو النسبة بين المجتمع النشط الكلي (STR1+STR2+المشغول)، والمجتمع

الكلي المقيم.

1-4- أنواع البطالة

تفاوتت نسب البطالة من حيث السن، الجنس، التأهيل، المدة التي تعانيتها الفئات العاطلة عن العمل، وكله مرتبط بنوع البطالة السائدة، لذلك فالتمييز بين أنواع البطالة يعتبر ذو أهمية كبيرة، لأنه يساعد في الكشف عن أسبابها ومن ثم تحديد الآليات والطرق المناسبة لحلها، وللبطالة أنواع جمة نقتصر أهمها على النحو التالي:

1-4-1- البطالة السافرة (الصریحة): وهي تعبر عن حالة التعطل الظاهرة التي يشهدها فئة من القوة العاملة المتاحة، أي وجود أشخاص قادرين على العمل، وباحثين عنه، وراغبين فيه، عند مستوى الأجور السائدة، لكن دون جدوى وهو سبب حالة تعطلهم عن العمل، وعدم ممارستهم لأي وظيفة، مما يجعل وقت العمل لديهم معدوم، ومن ثم مساهمتهم في الانتاج تكون صفر، ونجد تحت هذا النوع شكلين هما (نبيل ، دفعة 2007/2008 ، ص 19-23):

1-1-4-1- البطالة الاختيارية: وهي تعبر عن وضعية تعطل العامل بمحض اختياره وإرادته طوعية، عندما يقدم استقالته للعمل الذي كان يشغله، إما بسبب: تفضيله لأوقات الفراغ (خاصة مع وجود مصادر أخرى للدخل والإعاشة)، أو بعزوفه عن العمل، أو لرغبة في الحصول على فرص عمل توفر له دخلا أكبر بظروف عمل أحسن، وبالتالي تقرر التوقف عن العمل بصورة اختيارية غير اجبارية من صاحب العمل.

1-1-4-2- البطالة الإجبارية: بينما يعبر هذا النوع عن الحالة التي يتعطل فيها الشخص بصورة اجبارية، من غير اختياره وإدارته، فعدم التوافق والتلاؤم ما بين الطلب الكلي والعرض للعمالة المتوفر يعد ظاهرة شائعة سواء في الدول المتقدمة (بسبب عدم تكافؤ الناتج والطلب الفعال للسلع والخدمات)، أو المتخلفة إقتصاديا (بسبب عدم استيعاب راس المال المتاح للعمالة المعروضة في السوق ومن ثم تسريح العمال) ، وتكون البطالة الاجبارية إما :

✓ **البطالة الموسمية:** ذات طابع موسمي، تعرفها بعض المجالات والنشاطات كالأنشطة الفلاحية مثل جني المحاصيل الزراعية أو

السياحية، فعند الإنتهاء من المهام المسندة للعمال، يتم تسريحهم لكونهم يشغلون مناصب موسمية مؤقتة.

✓ **البطالة الدورية:** من المعلوم ان يمر اقتصاد أي دولة ما بمراحل الدورة الاقتصادية، من رخاء، وانتعاش، ورواج اقتصادي، وكذا أوقات الكساد، والمراحل التي يدخل فيها الاقتصاد الى مرحلة الانكماش، هؤلاء الأخيرة حتما سيؤثرون في حجم النشاط الاقتصادي، مما يجعله يرتفع وينخفض، فيؤثر بذلك على العمالة في السوق إرتفاعا وإنخفاضاً.

✓ **البطالة الهيكلية:** يعزى هذا النوع من التعطل الحاصل في القوة العاملة الى: "تغيير الهيكل الاقتصادي خاصة الإنتاجي منه، كتغيير الفن الإنتاجي، أو التغيير الحاصل في هيكل الطلب على المنتج، أو انتقال الصناعات الى التوطن في أماكن مختلفة أخرى، وبالتالي استخدام التكنولوجيا الحديثة امر ضروري وحتمي، لمقابلة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي حتى تستجيب السلع والخدمات لمتطلبات المعايير الدولية، والذي يتطلب يد عاملة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي يجبر أصحاب العمل والمؤسسات إحلال العمالة المؤهلة مكان العمالة البسيطة، وبالتالي كلما زاد التقدم التكنولوجي سوف يصاحبه زيادة في معدلات البطالة الهيكلية" (الزاوي، 2004 ، ص 20)

✓ **البطالة الاحتكاكية:** سببها التنقلات المختلفة للموظفين، وذلك عندما يترك بعضهم وظائفهم بحثا عن عمل آخر، وتعبر عن المدة الزمنية بين التوقف عن العمل والانطلاق ومباشرة عمل جديد، جراء التنقلات المستمرة بين المهن والمناطق المختلفة، والسبب الرئيسي لهذا النوع من البطالة، هو قلة ونقص المعلومات لدى أصحاب العمل من جهة، ولدى العمال من جهة أخرى، وكلما نقصت المعلومات كلما زادت مدة البطالة الاحتكاكية (Bruno, Jacques, 1991, p34).

1-4-1-3- البطالة المقنعة: وهي الأكثر انتشارا في الدول النامية، والتي تعبر عن ذلك الفائض في عدد العمالة،

فالموقع الذي يشغله خمسة مستخدمين او موظفين يوضع فيه ضعف ذلك أحيانا يصل الى خمسة عشر او عشرون عاملا،

بطريقة تجعل هناك ازواجية لمشكلة البطالة مع بطالة خاصة وليدة الواقع المائل في استحداث لموظفين، دون خلق وظائف لهم (ني، 1992، ص51)، وبالتالي ومن الناحية الفعلية لاتعمل هذه الفئة ولا تضيف أي زيادة للإنتاج، بل ترفع من التكاليف المتوسطة للمنتجات لأن سحبهم من أماكن عملهم، لا يؤثر على حجم الإنتاج بالانخفاض، باعتبارها عمالة مكدسة فيها عدد من العمال يفوق الحاجة الفعلية للعمل (زاوش، بن السعدي، 2016، ص 7) .

2- تشخيص لظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2024

تعتبر البطالة من بين الظواهر السلبية التي تهدد سلم المجتمعات والاستقرار الاجتماعي له، خاصة وأن دخل الفرد هو صمام الاستقرار والأمان له ولمجتمعه، في حين أن الحرمان والبطالة يولدان الخوف، التهميش والاستبعاد الاجتماعي، علاوة على مختلف العلل الاجتماعية الأخرى.

2-1- تطورات عدد السكان، المواليد والوفيات في الجزائر

في البداية سوف نتحدث عن تطور النمو الديمغرافي في الجزائر، خاصة وان تسارعه يشكل أحد أهم المميزات والمؤشرات، الدالة على أهمية حجم قوة العمل في دفع عجلة الاقتصاد لأي بلد كان، والجدول الموالي يظهر ويبين معدل المواليد والوفيات والكثافة السكانية ومعدل الزيادة الطبيعية، على امتداد الفترة من 2000 الى غاية 2024.

الجدول(01): عدد السكان ومعدل الزيادة الطبيعية خلال الفترة 2000-2024.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد السكان (الآلاف)	30416000	30879000	31357000	31848000	32364000	32906000	33481000	34096000
معدل المواليد الخام ‰	1.936	2.003	1.968	2.036	2.067	2.136	2.207	2.298
معدل الوفيات ‰	0.459	0.456	0.441	0.455	0.436	0.447	0.43	0.438
معدل الزيادة الطبيعية ‰	1.48	1.55	1.53	1.58	1.63	1.69	1.78	1.86
2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
34591000	35268000	35978000	36717000	37495000	38297000	39114000	39963000	40836000
2.362	2.407	2.468	2.478	2.608	2.514	2.593	2.603	2.612
0.442	0.451	0.437	0.441	0.453	0.439	0.444	0.457	0.442
1.92	1.96	2.03	2.04	2.16	2.07	2.15	2.15	2.17
2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024*	
41721000	42577000	43424000	44042091	44761099	45477389	46164219	46700000	
2.540	2.439	2.380	2.243	2.1392	2.0491	1.962	1.982	
0.455	0.453	0.455	0.5988	0.496	0.4602	0.4641	0.477	
2.09	1.99	1.93	1.65	1.68	1.59	1.50	1.50	

* احصائيات تقديرية.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

✓ معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ، معطيات احصائية، ديموغرافيا، الجزائر ، 2016، ص20.

✓ معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر معطيات إحصائية رقم 49، ديموغرافيا من 2016-2018، الجزائر 2021، ص14-20.

✓ احصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان عدد السكان المقيمين في الجزائر في سنة 2024 بلغ حوالي 46.7 مليون نسمة، بينما سجلت سنة 2000 مايقارب 34.6 مليون نسمة، حيث استقر معدل النمو السكاني السنوي خلال فترة الدراسة الى 1,7% سنويا، أي يزداد

عدد السكان في الجزائر بحوالي 750 ألف شخص سنويا وهذا بمعدل طبيعي، مما يزيد ويعزز في القوة الديمغرافية والاقتصادية للبلد، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الوالدات الحية، حيث عرفت معدلات الخصوبة من المواليد الخام ارتفاعا من 1.936% سنة 2000 إلى غاية العقد الثاني من الألفية وبالتحديد سنة 2016، حيث وصل المعدل إلى 2.612% ليعرف بعدها انخفاضات تدريجية من 2017 إلى غاية 2024 مما يعكس لنا عدة اختلالات اجتماعية مثل التأخر في الزواج، وانخفاض معدلات الخصوبة، أما فيما يخص معدلات الوفيات فإن الملاحظ عليها أنها بلغت أقصاها خلال عام 2020 بمعدل يقارب 0.6‰، وهذا راجع إلى جائحة كورونا وتأخر الخدمات، ليعرف بعدها تراجعاً بسبب تحسن قطاع الصحة العالمي ليستقر في سنة 2024 إلى حدود 0.477‰، بينما الملاحظ على معدلات الزيادة الطبيعية أنها تعرف انخفاضا منذ سنة 2018، وهذا مؤشر على انتقال المجتمع الجزائري الديمغرافي نحو الشيخوخة السكانية

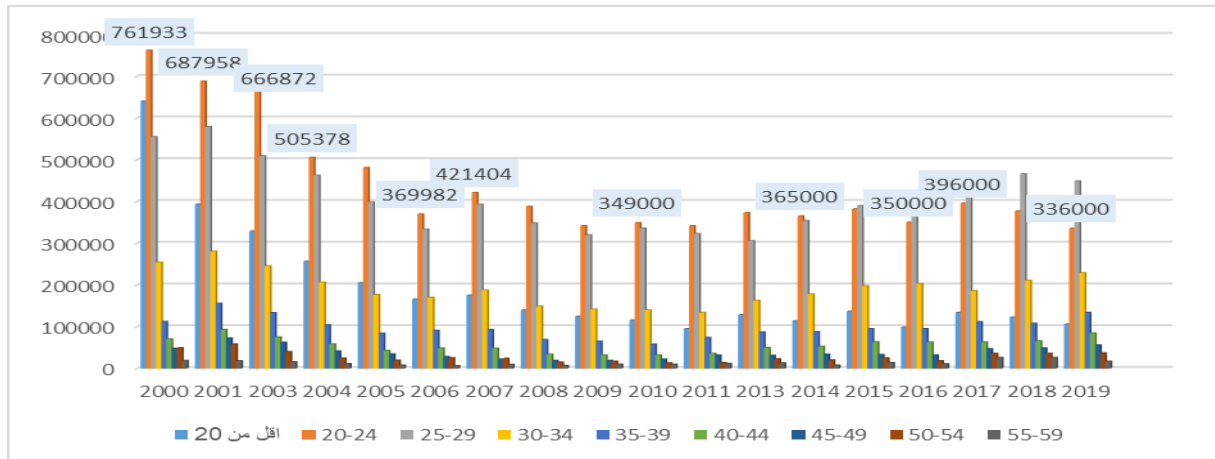
2-2- هيكل عدد ونسبة البطالة وفق لمعيار الفئة العمرية في الجزائر

أما فيما يخص التركيبة العمرية نجد أن:

فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 30 سنة عامة، تعبر عن حوالي ثلث السكان في أي اقتصاد ما، وهذا ما يعكس المكانة الهامة للشباب في تكوين القوى العاملة والمجتمع.

أما نسبة فئة الطفولة والكهول فنجد أنها في تناقص مستمر، إلا أن نسبة فئات الأطفال خاصة الأقل من 15 سنة، في تناقص أكثر، إذا قورنة بنسبة فئة الكهول الذين تفوق أعمارهم سن 45 سنة، متوقعين بذلك زيادة حدة الضغوط والاختلالات خلال العشرية القادمة على سوق العمل، وحسب الشكل الموالي الذي يظهر القوى العاطلة عند مختلف الفئات العمرية فإن:

الشكل (01): عدد العاطلين عن العمل وفق لمعيار الفئة العمرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (01).

الملاحظ ان تعداد البطالين في الفئات العمرية المذكورة بالتفصيل في الملحق رقم 1، وكذا الشكل (01)، يختلف من سنة إلى أخرى بينما الواضح والجلي، ان فئة الشباب والتي تقدر أعمارهم من 20 إلى 24 سنة خلال فترة الدراسة عرفت ارتفاعا وتزايدا كبيرا في معدلات البطالة، خاصة في مراحل الازمات والركود، فنجد أنها بلغت ذروتها بين سنتي 2020 و 2021 متجاوزة 32%، وهذا راجع إلى وفرة الخريجين وقلة خبرتهم، ناهيك عن قلة عروض العمل لهذه الفئة خاصة عند توقف العالم كله عن العمل بسبب جائحة كوفيد 19 الذي شل الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، تليها بعدها الفئة العمرية من 25 إلى 29 سنة أو ما يطلق عليها الفئة C وهي الفئة التي تؤكد وتدلل على ان مشكل البطالة يعرف مرحلة انتقالية، بين البطالة المزمنة والاندماج داخل سوق العمل، الذي يعاني منه الشباب

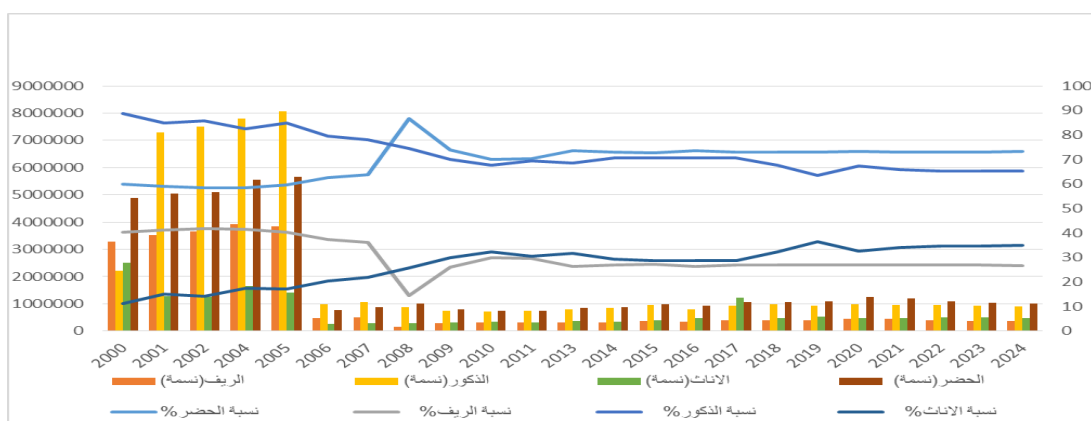
الجزائري، سواء بسبب البطالة الاختيارية او الاجبرية، اما فيما يخص الفئة من 30 الى 39 سنة فانها تعرف استقرار مهني، يصاحبه انخفاض تدريجي لمعدلات البطالة وهي الفئة الأكبر قابلية للتشغيل، واخيرا نجد فئة الكهول من 40 الى 59 سنة، التي تواجه العديد من التحديات منها الهيكلة او التسريح، الا ان نسب البطالة فيها تعرف انخفاضا، لكن يصعب إعادة ادماج البطالين ضمن هته الفئة خاصة بعد سن الخمسينيات.

بينما اذا نظرنا الى مجموع القوى العاطلة خلال مدة الدراسة، فاننا نجد انها قد مرت بثلاث مراحل حيث انخفضت من 2.51 مليون عاطل خلال سنة 2000 الى 1.6 مليون بمقدار 57.70% سنة 2011 وهذا راجع الى المخططات المتبعة، بالإضافة الى أهم الاصلاحات النقدية والمالية خاصة والاقتصادية عامة في الجزائري، بينما عرفت الفترة من 2013 الى 2016 فقد ارتفعا من 1.17 مليون عاطل الى 1.27 مليون عاطل بنسبة ارتفاع تقدر ب 7.62% ويرجع هذا الى الازمة النفطية التي عرفتها الجزائري بسبب انهيار سعر البرميل مما جعلها تتخذ خلال هذه الفترة، سياسات واجراءات تقشفية طالت كل النشاطات والمجالات، بما فيها قطاع العمل الذي اعتمد سياسة تقشفية هو كذلك انعكسة على تقليل مناصب العمل، ومن ثم ارتفاع لمعدلات البطالة تبعا لتزايد وارتفاع القوى العاطلة، أما الفترة الأخيرة فكانت من 2020 الى غاية 2021 والتي تشبه الفترة التي تسبقها بسبب غياب التنوع الاقتصادي الذي ساهم ورفع من هشاشة سوق العمل الجزائري.

2-3- هيكل عدد ونسبة البطالة وفقا لمعيار نوع الجنس (الذكور والإناث)، والوسط السكاني (الريف، الحضر) للجزائر
إن فئة الاشخاص البطالين حسب تعريفها من طرف المكتب الدولي للعمل: هي "المقدرة بـ 1198000 شخص"، زبالنظر الى الاقتصاد الوطني، فقد بلغ مستوى معدل البطالة % 2024، مسجلا تباين معتبرة حسب الوسط السكاني، والجنس، فكانت نسبة 65,14 % لدى الذكور، بينما للإناث وصلت الى 34,86 % لدى الإناث، خلال نفس السنة، حيث نلاحظ انخفاض محسوس لنسب البطالة لدى الإناث بدايوه من سبتمبر 2013 مقارنة بالذكور ، لتعاود الارتفاع بعد سنة 2015 دلالة على التفاوت الجندي، والشكل التالي يؤكد ماقلنا :

الشكل (02): عدد ونسبة البطالة وفقا لمعيار نوع الجنس (الذكور والإناث)، والوسط السكاني (الريف، الحضر) للجزائر خلال الفترة من

2024-2000



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق (02)

اما بالنظر الى معدلات البطالة واختلاف مستوياتها بين المناطق الحضرية والريفية على مستوى الاقتصاد الجزائري، فاننا نسجل معدلات أعلى وبكثير على مستوى المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، وهذا امر طبيعي يرجع الى تركز اغلبية السكان والاشخاص

في المناطق على حساب الريفية، إلا أنه لا يعتبر دليلاً على أن الريف أفضل من الحضر، وهذا الاتجاه مستمر وثابت خلال فترة الدراسة، حيث تفوق البطالة الحضرية مرتين أو ثلاثة الريفية خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2010، ورغم تراجع مستويات البطالة خلال الفترة من 2011 إلى غاية 2019، إلا أن المتتبع لمجريات الاقتصاد الوطني يرى بقاء الفارق الشاسع بينهما والذي ظهر جلياً في أكبر المدن مثل : الجزائر العاصمة، قسنطينة ووهران، باستحواذها على أكبر النسب والمعدلات، أما الفترة 2020-2021 فقد عاود الارتفاع مجدداً وهذا راجع إلى توقف وشل أكبر لكل الأنشطة الاقتصادية الحضرية مقارنة بالريفية، دائماً بسبب كوفيد 19، بينما باقي السنوات من الدراسة فقد عرفت استقرار نسبي نوعاً ما، إلا أن الحضر بقي أكبر من الريف، وعلى العموم يعود ذلك إلى هذا الأخير، الذي يعاني من ضعف في تنوع مناصب العمل لكنه لا يظهر كمركز للبطالة، لأن هناك نسب كبيرة جداً داخل هذا النطاق الجغرافي، تعمل في قطاعات غير هيكلية كقطاع الزراعة، الحرف.... الخ، ناهيك عن انخفاض الكثافة السكانية بما مما يقلل ويخفف من ضغط ظاهرة البطالة في تلك المناطق. والملحق (02) التالي يوضح ذلك وبالتفصيل .

2-4- هيكل توزيع السكان النشيطون في الجزائر

من المنظور الخاص بالجهاز الإحصائي الجزائري البطالين هم: "الذين يبحثون ويفتشون عن عمل مأجور، ويطل عليهم العاطلون عن العمل" STR، هؤلاء ينقسمون إلى شطرين (فاطيمة، 2016، ص15):

✓ شطر سبق لهم العمل وتعطلوا عنه لسبب معين "STR₁". - وشر آخر دخل سوق العمل لأول مرة لهم "STR₂".

أي أن : STR = STR₁ + STR₂، وتشكل النسبة بين تعداد البطالين "STR" وتعداد السكان النشطين PA، معدل البطالة

U، أو بعبارة أخرى: $U = STR / PA \times 100$

ويتكون كذلك السكان النشطاء "PA" حسب نفس الجهة إلى: قوى عاملة "PO"، وكذا العاملين في بيوتهم "TD"، بالإضافة إلى

الأشخاص الذين يبحثون عن عمل "STR"، أو بعبارة مخالفة : PA = PO + TD + STR

الوحدة: نسمة

الجدول (02): السكان النشيطون في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السكان النشيطون	8690855	8568221	8762326	9469946	9492508	10109645	9958906	10315000
المشتغلون	6179992	6228772	6684056	7798412	8044220	8868804	8594243	9146000
البطالون	2510863	2339449	2078270	1671534	1448288	1240841	1374663	1169000
السنوات	2009	2010	2011	2013	2014	2015	2016	2017
السكان النشيطون	10544000	10812000	10661000	11964000	11716000	11932000	12117000	12298000
المشتغلون	9472000	9736000	9599000	10789000	10565000	10594000	10845000	10858000
البطالون	1072000	1076000	4062000	1175000	1151000	1338000	1272000	1440000
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	*2024	
السكان النشيطون	12463000	12730000	1205000	12320000	13020000	13170000	13290000	
المشتغلون	11001000	11281000	10357000	10643000	11400000	11615000	11735000	
البطالون	1462000	1449000	1693000	1677000	1620000	1555000	1555000	

*2024 قيم تقديرية.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

✓ حاج محمد رابع و حلوان نومان، الجزائر بالارقام، نتائج 2014-2016، سلسلة احصائية رقم 47، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2017، ص 15-19.

رقية سهلي

- ✓ حاج محمد رايح و حلوان نرمان، الجزائر بالارقام، نتائج 213-2015، سلسلة احصائية رقم 46، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2016، ص 16-19.
- ✓ معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر معطيات إحصائية رقم 49، مرجع سابق، ص 14-20.
- ✓ إحصائيات البنك الدولي .

يظهر من خلال الجدول أعلاه ان حجم السكان الناشطين يعرف تزايدا ملحوظا من سنة الى أخرى خلال فترة الدراسة، فقد ارتفع من 8690855 شخص سنة 2000 الى 13290000 شخص سنة 2024 مشاركين في النشاط الاقتصادي، وهذا نفس الشيء الملاحظ بالنسبة لتعداد المشتغلين لانه في تزايد مستمر، الا اننا نرى تأرجح عدد البطالين بين الارتفاع والانخفاض، ووصل عددهم الى 13290000 عاطل سنة 2024، وهو عدد مرتفع يدعو الى ضرورة وقوف السلطات والحكومة عند الوقوف على هاته الظاهرة، عن طريق دراستها وتحليل اهم أسبابها بشكل عميق للتوصل إلى تحديد مختلف الاليات والكيفيات المناسبة لمعالجتها.

2-5- تطور نسبة النشاط، التشغيل والبطالة في الجزائر

لمعرفة اهم التطورات الخاصة بمعدلات البطالة في الاقتصاد الوطني، تم ارفاقها بنسب التشغيل وكذا تطور النشاط خلال فترة 2000-2024، حيث عرفت نسبة التشغيل ارتفاعا ملحوظا من 40.2% سنة 2000 الى غاية 42% خلال سنة 2020 بوتيرة على العموم متزايدة (الا انها عرفت بعض الانخفاضات في سنوات 2003، و2011، و2014 على التوالي)، وذلك راجع الى ارتفاع السكان النشيطون من 8690855 نسمة الى غاية 12117000 خلال نفس الفترة، لتعاود الانخفاض الى 41.1% خلال سنة 2024، والجدول التالي يوضح اهم التطورات النسبية لكل من التشغيل، النشاط والبطالة.

الجدول (03): نسبة النشاط، التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2016. الوحدة%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة النشاط	40.2	41	43.30	39.8	42.1	41	42.5	40.9	41.7
نسبة التشغيل	30.5	29.8	17.40	30.4	34.7	34.7	37.2	35.3	37
نسبة البطالة	28.89	27.30	25.90	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة النشاط ¹	41.4	41.7	40	42.00	43.2	40.7	41.8	41.8	41.8
نسبة التشغيل ²	37.2	37.6	36.0	31.03	28	26	26.4	26	36.9
نسبة البطالة ³	10.2	10	10	10.97	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024		
نسبة النشاط	41.7	42.2	42.0	41.1	41.1	41.1	41.1		
نسبة التشغيل	36.8	37.4	28	27.5	28.7	29.4	32.7		
نسبة البطالة	11.7	11.4	14	13.6	12.4	11.7	11.4		

¹ السكان النشيطين بالنسبة الى السكان البالغين سن العمل (المفهوم حسب المكتب الدولي للتشغيل).

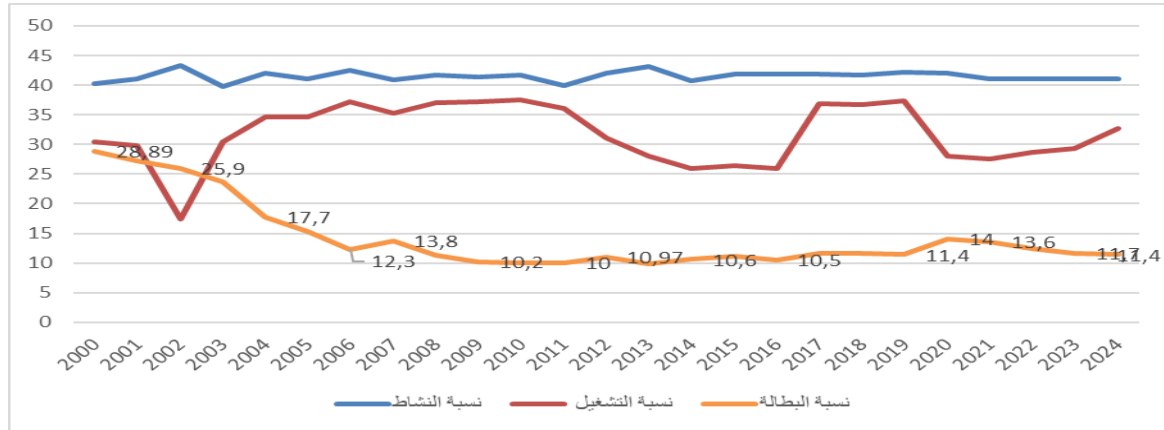
² نسبة السكان المشتغلين الى اجمال السكان ³ نسبة السكان البطالون الى السكان النشيطون.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد :

- ✓ 1- حاج محمد رايح و حلوان نرمان، مرجع سابق، ص 14-15.
- ✓ 2- الديوان الوطني للإحصائيات، الفصل الثاني: التشغيل، حوصلة احصائية من 1962-2011، ص 69.
- ✓ معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر معطيات إحصائية من 1962-2020، الفصل الثاني، 2021، ص 83-88.

والمتتبع للأوضاع الاقتصادي المنعكسة في المنحنى البياني التالي والذي بدوه يظهر تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 يؤكد أن سوق العمل في الجزائر مر بثلاث مراحل أساسية:

الشكل (03): تطور نسب النشاط، التشغيل والبطالة خلال الفترة 2000-2024.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (03)

المرحلة الأولى 2000-2014: عرفت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة انخفاضاً ملحوظاً ومحسوساً مقارنة بالفترة من 1980-2000، حيث انخفضت من 28.89 % سنة 2000 إلى 10.6 % سنة 2014، ويعتبر مؤشر إيجابياً لم يعرفه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات بالدرجة الأولى التي كان انعكاسها على تمويل التنمية الاقتصادية واضحاً، بالإضافة إلى مساهمة برامج الاستثمار الحكومي في إنعاش الاقتصاد الوطني عن طرق مخططي برنامج دعم النمو الاقتصادي والإنعاش، فقد أستخدمت أكثر من 728000 منصب عمل من 2000 إلى 2004 (أثناء برنامج الإنعاش الاقتصادي)، كما عرف حجم العمالة ارتفاعاً بحوالي 12.5% خلال الفترة 2005-2010 (أثناء برنامج دعم النمو الاقتصادي).

بينما عرفت معدلات البطالة ارتفاعاً خلال **المرحلة الثانية من 2014-2016** من 10.6 % سنة 2014 إلى 11.2 % سنة 2015، لتعاود بعدها الانخفاض إلى حدود 10.5 % سنة 2016، وكان الارتفاع في 2015 راجع لانخفاض نسبة النمو في السوق الناشئ وعدم استقراره أمنياً، وكذا الركود الاقتصادي السائد في الدول المتقدمة والتوترات الجيوسياسية، في مقابل انخفاض معدلات الناتج المحلي الخام للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى التراجع في ميزان الحسابات الجارية المتعلقة بالميزانية العمومية الذي وصل إلى معدلات سالبة قدرت ب: -3 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 و-2.9 % سنة 2015 على التوالي، مقابل ارتفاع نسبة التضخم لتصل إلى حدود 4 % عام 2015، مقابل 3.2 % عام 2014.

أما المرحلة الأخيرة من فترة الدراسة فقد عرفت استمرارية البطالة الهيكلية المرتفعة من 2017 إلى 2024 متزامنة مع الارتفاع المستمر للبطالة الخاصة بحاملي الشهادات الجامعية، نتيجة ضعف التوافق بين كل من سوق العمل والتكوين، ونظراً لعدم قدرة القطاع الخاص على امتصاص الفائض الحاصل بسبب طالبي العمل المتزايد وهيمنة القطاع الغير الرسمي في الاقتصاد الجزائري، أصبح هناك ركود في خلق مناصب عمل، دون أن ننسى فقدان الآلاف من الأفراد لوظائفهم المؤقتة بسبب تأثيرات جائحة الكوفيد الذي تآثر من خلالها النساء أكثر مقارنة بالرجال في العمل غير الرسمي، وأخيراً يمكن القول أن سوق العمل الوطني لم يعرف تحولات هيكلية عميقة خلال هذه الفترة، بل الملاحظ عليها أنها تميزت بالاستمرارية في نفس الأشكال البنوي للمرحلة التي سبقتها.

3- أسباب البطالة في الجزائر وسبل الحلول:

من المعلوم ان مسببات البطالة تختلف من بلد إلى آخر، وحتى من مجتمع إلى آخر، بل وتتعدى ذلك بتباينها داخل ذات المجتمع من منطقة إلى أخرى، وذلك انطلاقا من التشخيص الرقمي الواقعي لمشكلة البطالة، الامر الذي يستدعي ضرورة تبني حلول شاملة تركز على تحسين التعليم، دعم الاستثمارات، وكذا تحفيز القطاع الخاص والعام، لخلق مناصب عمل مستدامة.

1-3- أسباب البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة

أما اذا تمعنا النظر في اسباب البطالة في الاقتصاد الجزائري، فإننا لا نتعدى الأسباب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، والتي سيتم حصرها في النقاط التالية (جليط، 2016، ص209):

3-1-1- إخفاق الخطط التنموية الاقتصادية:

بسبب العديد من العراقيل التي حالت دون التنفيذ الفعال لهذه المخططات على ارض الواقع، وهذا الأخير يفسر الوضع الذي يواجهه الاقتصاد الجزائري، من تأخره في جميع الميدان، الذي ينعكس على التأخر في سلم التقدم والنمو الاقتصادي، ومن ثم تفاقم أزمة المديونية الجزائرية الخارجية دون ان ننسى تبعات تنفيذ وتطبيق برامج الخصخصة.

3-1-2- إخفاق البرامج التصحيحية الاقتصادية

انبثقت عدة تبعات زادت من حدة معدلات البطالة في الجزائر، بسبب تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي أهمها تقليص الإنفاق العمومي المخصص للخدمات الاجتماعية الذي بدوره أدى إلى تقليص الموازين في الطلب الحكومي على العمالة الناشطة بهذه الخدمات، نتج عنه تقليص التوظيف الحكومي لعدم التزام الدولة بتوظيف الخريجين، والتوجيه غير السديد والسليم للموارد المالية للدولة.

3-1-3- تداعيات تطبيق السياسات الخاصة بإعادة الهيكلة الاقتصادية:

وهي تلك السياسات التي بدأت وشرعت الجزائر في تطبيقها، عند دخولها في المفاوضات الخاصة بالتصحيح الهيكلي الاقتصادي، برفقة المؤسسات المالية الدولية .

3-1-4- سوء الإدارة:

وهي من العوامل الرئيسية والأساسية التي تؤثر في معدلات البطالة وارتفاعها، خاصة مع تزاوجها مع إفتقار الحكومة للخطط الفعالة، في معالجة ظاهرة البطالة، سواء القصيرة، المتوسطة أو الطويلة الأجل .

3-1-5- بطء الوتيرة في النمو الاقتصادي:

خاصة وأن تطور معدلات النمو في الجزائر تمتاز بضعفها، مما يؤثر مباشرة على العمليات الاقتصادية للأفراد، مؤدية إلى انخفاض معدلات الطلب على القوة العاملة.

3-1-6- ضعف المحفزات:

فلا يجد الشباب التحفيز والمرافقة الكافيتين للقيام بفتح مشروعات صغيرة ومتوسطة، نظرا للعراقيل الإدارية المصاحبة للحصول على راس المال لبدا المشروع مثلا، وكذا تخوفهم الراجع لنقص الخبرة، وعدم الدراية الكافية لكيفية التعامل مع الجهات الحكومية، لدى الفئة الراغبة في الدخول هذا المجال.

3-1-7- التسريح الذي طال أصحاب العقود المؤقتة:

وذلك راجع الى قلة وتوقف الإنتاج في الكثير من المؤسسات الإنتاجية، أو بيع تلك المؤسسات التي عائدها لا يغطي تكاليفها الإجمالية.

3-1-8- الانعكاسات السلبية على العمالة للمتغيرات الدولية

إن انضمام وانخراط الجزائر في النظام العالمي الجديد من المتوقع منه مستقبلا زيادة حجم الاستثمارات، في بعض القطاعات الخاصة بالقوى الممثلة لتلك الاتجاهات خاصة الشركات الدولية، وكذا ارتفاع الإنتاجية في العديد من المؤسسات المرتبطة بالسوق العالمي، إلا أن النتيجة المرافقة لها حتما، زيادة معدل البطالة في الاقتصاد الوطني، لكون سوق العمالة في الدول المتقدمة يسعى إلى جذب الأدمغة والكفاءات فقط، القدرة على التفاعل والتلاؤم مع المعطيات التقنية الحديثة في تلك الدول، وذلك خلافا لما كان عليه الحال في الفترات السابقة، عندما فتحت الدول الأوروبية أسواقها ووابوها لليد العاملة الأجنبية، اثناء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من مستويات ومهارة متنوعة ومختلفة لإعادة اعمار بلدانهم بعدما خربتها الحرب.

3-2- حلول مشكلة البطالة في الجزائر

إن علاج مشكل البطالة في الجزائر طويل الأمد، يتطلب تفعيل سياسات التشغيل في الجزائر قبل كل شيء، والتي تتأثر بدورها بالمتغيرات الداخلية والخارجية، فمنها ماهو سياسي، إقتصادي وثقافي، لذلك لا غنى عن إحداث تغييرات في تلك المستويات، للوصول للأهداف المنشودة وفتح فرص عمل جديدة، إذ يستوجب ذلك إستيفاء جملة الشروط اللازمة اهمها (شلغيم، دفعة 2015/2016، ص229-232):

✓ تشجيع الاستثمار في القطاعات المهمشة لفترة طويلة كقطاع السياحة والفلاحة، خاصة وان الجزائر تزخر بمقومات سياحية وفلاحية، لو استثمرت بالشكل الفعال لسمحت بتوفير مناصب عمل من ناحية، وكذا توفر مداخيل من العملة الصعبة من ناحية أخرى.

✓ تنشيط القطاع الزراعي وإعادة هيكلة ما يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي، وكذا توفير مناصب شغل دائمة تقلل من النزوح الريفي، باعتباره الركيزة الأساسية للأمن الغذائي.

✓ تبني سياسات إعلامية تسمح بالتعريف بسوق العمل الجزائري واهم اجهزته، قائمة على أدوات الاتصال الحديثة بواسطة أحدث التقنيات الرقمية التكنولوجية.

✓ اصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية بمختلف اطوارها، مع ضرورة ربطها بالواقع العملي للاقتصاد الوطني، دون ان ننسى الارتقاء الفعال بالبرامج المكونة لها، مما يسمح برفع المستوى التعليمي والمهني للعمال مستقبلا، مع إقامة جامعات ذات شهادات مهنية في الليسانس والماستر، وربطها مباشرة بميادين العمل، تسمح بفتح وخلق منافذ وفاق جديدة تمتص فائض اليد العاملة الجزائرية.

✓ الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرفع من الحواجر وتقليل العراقيل التي تواجهها، مما يساهم بتوظيف قدر أكبر من الشباب المتخرجين، وهذا ماهو معمول به حاليا على مستوى الجامعات الجزائرية بالتعاون مع دار المقاولية، واعداد الطلبة المتخرجين لمشاريع مستوحات من ارض سوق العمل الجزائري.

✓ القضاء او الحد على السوق الموازي، باعتباره مصدر للتوظيف غير الرسمي، الذي يستغل قدرات الايدي العاملة بمبالغ زهيدة، وذلك بتفعيل الدور الرقابي للدولة بإجراءاتها القانونية ، الاقتصادية والاجتماعية.

✓ تقديم الاستشارات والتوجيهات الفعالة لطالبي العمل في السوق الجزائري، عن طريق انشاء بنوك معلوماتية تزخر بكافة الوسائل البشرية والتكنولوجية.

✓ اصلاح المنظومة البنكية وجعلها اكثر فعالية وشفافية في التعامل مع قروض أصحاب المشاريع، بداية من دراسة الجدوى الاقتصادية لها، والمتابعة من ناحية التنفيذ الى غاية نجاح المشروع، وفتح مناصب عمل واسترجاع القروض الممنوحة، وهذا يستدعي الصرامة في متابعة هذه المشاريع، والتخلص والتخلي عن الرقابة الشكلية بتفعيل الإجراءات الجزائية، مما يساعد في قمع الإهمال والتسيب.

✓ الاستخدام الأمثل للموارد عن طريق العقلانية في تخصيصها للمشاريع الخالقة للثروة، أهمها المشاريع الاستثمارية في القطاع الصناعي، وهو ما يضمن تنوع وتطوير مصادر الاقتصاد الوطني.

✓ اعتماد مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات والابتعاد عن الفوقية، عند وضع الاستراتيجيات الطويلة الأمد للتقليل من مستويات البطالة، والاعتماد على قوانين مرنة تحكم سوق العمالة مثلا: قانون الوظيف العمومي، تشريع العمال وقوانين الاستثمار... الخ

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تبيان واقع وابعاد البطالة في الاقتصاد الجزائري من 2000 الى غاية 2024، من خلال تحليل تطورها بالتطرق للجنس، التعداد السكاني، الفئات العمرية، المناطق السكنية الحضرية والريفية، وكذا اللقوة العاطلة من السكان النشطين وتعدادهم، لمعرفة أهم الأسباب المؤدية الى تفاقم ازمة البطالة، لاقتراح السبل الملائمة للحد منها في اطار تنموي شامل.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ العنصر الأساسي لتعريف الفرد البطال ليس فقط قدرته على العمل، بل رغبته الفعلية في عرض العمل، وذلك مقابل أجر يتقاضاه العامل، مهما كان مستوى تأهيله المهني أو العملي.

✓ معانات الاقتصاد الوطني من اختلالات هيكلية أثرت على سياساته الاقتصادية الجزئية والكلية، منعكسة بشكل لا يخفى على العيان في تفاقم مشكلة البطالة.

✓ عرفت البطالة عند الحضر ارتفاعا ملحوظا ومحسوسا أكثر مما هو عليه في الوسط الريفي، ويعزى هذا الى ارتفاع التعداد السكاني وتركيزهم في المدن، الا ان هذه التفاوتات استمرت خلال كل فترة الدراسة فتراوحت معدلات البطالة في الحضر ما يقارب 74% من اجمالي العاطلين والباقي ل 100 كان من نصيب المناطق الريفية والمقدر ب 26. % على العموم تقريبا.

✓ بينما حسب الفئات العمرية فقد عرفت معدلات البطالة الأكثر ارتفاعا فئة الشباب من 20-24 عاما خلال مدة الدراسة من 2000 الى 2024، تلتها الفئة من 25-29 سنة واخيرا كان من نصيب الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم من 55-59 سنة، وهو امر خطير يصيب الاقتصاد الجزائري، كون بنيته الاساسية مهددة بالعديد من الافات الاجتماعية بسبب عدم توفر مناصب العمل، لذلك كان لزاما على الدولة اتخاذ كل التدابير والاجراءات اللازمة للقضاء على مشكلة البطالة، او بالأحرى التقليل من حدة هذه المعدلات.

✓ تحدث البطالة في الجزائر نتيجة زيادة معدل النمو السكاني، إنخفاض أسعار المحروقات، تدهور شروط التبادل للدول الصناعية الكبرى وغيرها، النزوح الريفي، عدم تطابق وتوافق المتخرجين من المعاهد والجامعات وتطلبات سوق العمل، سوء تخطيط القوى العاملة، تشريعات وقوانين العمالة، نقص مرونة وديناميكية القطاع الإنتاجي الجزائري.

التوصيات والاقتراحات:

بناء على النتائج السالفة الذكر والمتوصل إليها، يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات، تمثلت أهمها في النقاط التالية:

ضرورة وضع برامج عمل مرافقة لاستراتيجيات تعمل على الحد والتقليل من معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري.

تبني سياسات إعلامية متنوعة من خلال تنظيم ندوات محلية ملتقيات وطنية ودولية، وكذا الاحتكاك بالمؤسسات المعنية أكثر، كمراكز الصناعات الحرفية التقليدية، التكوين المهني، اتحاد الفلاحين.... الخ، تسمح بتعريف هيئات التشغيل وأهم أجهزتها للاستفادة أكثر منها.

الزامية رسم سياسات تشغيلية واضحة المعالم وفعالة تتماشى مع المعطيات الوطنية، وتشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

4- ضرورة اهتمام الدولة بالتخطيط العلمي للقوى الاقتصادية العاملة، على المستوى الكلي كيفاً وكماً، عن طريق إحداث توازن بين التخصصات الجامعية المختلفة وأعداد الطلبة المقبولين بالجامعات من جهة، وكذا الاحتياجات الفعلية للسوق الوطني للعمالة من جهة أخرى، مع الخطط التنموية الفعالة للتشغيل تربط بين أنظمة التكوين الجامعي ومختلف القطاعات الاقتصادية

❖ المصادر والمراجع:

➤ الكتب:

- بن نبي مالك، 1991، القضايا الكبرى، ط1، دار الفكر، دمشق (سوريا).
- الزواوي خالد، 2004، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، الطبعة 1، مجموعة النيل العربية (القاهرة).
- عبد السمیع اسامة، 2007، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية- الأسباب، الآثار والحلول، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر).
- لطفي علي، إيهاب نديم، أمّن الجماعي، 1998، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين الشمس (القاهرة).
- Bruno Marcel, Jacques Taieb, 1991, Le chômage aujourd'hui, un phénomène pluriel, édition Narthana (France)

➤ المقالات:

- الطاهر جليط، 2016، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، جامعة أم البواقي (الجزائر).
- بن حمزة حورية، غاي فاطمة، 2021، التأصيل النظري للبطالة وآليات الحد من تفاقمها في الجزائر، مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 1، قلمة (الجزائر).
- محمود العوني، حجاجي توفيق، 2023، أثر البطالة، التضخم والنمو السكاني على معدلات الفقر في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 4، أدرار (الجزائر).

➤ المداخلات:

- بن السعدي جمال، زاوش رضا، 2016، البطالة في الجزائر (التعريف، الأسباب والآثار الاقتصادية)، الملتقى الدولي: المعنون باستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر، جامعة المسيلة (الجزائر).
- عبدلي فاطيمة، 2016، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة وعلاقتها بحركة السكان - دراسة البطالة عند خريجي الجامعات، الملتقى الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالية للقضاء على البطالة، يومي 12-13 ديسمبر (الجزائر).

➤ الرسائل والأطروحات الجامعية:

- شلغيم سعاد، دفعة 2016/2015، أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم إداري وسياسي، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 (الجزائر).

- بن عامر نبيل، دفعة 2008/2007، تشخيص لمشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية لمختلف المؤشرات والمعطيات الاحصائية) فترة الدراسة 2000-2006، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة (الجزائر).

➤ المواقع الإلكترونية.

- Werner sengenberger ,2016"Beyond the measurement of unemployment and underemployment, www.ilo./public/arabic/region/arpro/beirut/unemployment21.htm, 22/4/2016.

➤ التقارير:

- معطيات الديوان الوطني للاحصائيات، 2016، معطيات احصائية، ديموغرافيا الجزائر .
- حاج محمد رابح وحلوان نرمان، 2017، الجزائر بالأرقام الديوان الوطني للاحصائيات نتائج 2014-2016.
- احصائيات الديوان الوطني ONS الخاصة بالتشغيل من 1962 الى 2020.
- احصائيات البنك الدولي
- Office National des Statistiques, 1995, **l'emploi et le chômage**, données statistiques, n° 226, (Algérie)

الملحق (01): عدد ونسبة البطالون وفقا لمعيار السن (الفئة العمرية): الوحدة: نسمة - %

الفئة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
اقل من 20	640136	393441	329136	256907	205417	166414	175245	140000	125000
	25.049%	16.81	15.84	15,3695	14,183	13,41138792	12,74821	11,976047	11,6604
24-20	761933	687958	666872	505378	481169	369982	421404	388000	342000
	%30.34	29.41	32.09	30,2343	33,223	29,81703538	30,65507	33,190761	31,9029
29-25	554975	578984	509289	462633	398779	333483	393024	348000	320000
	%22.10	24.75	24.50	27,6771	27,5345	26,87556262	28,59057	29,769033	29,8507
34-30	254264	280890	245568	206447	176666	170394	187488	149000	142000
	%10.17	12	11.82	12,3507	12,1982	13,73213812	13,63883	12,745936	13,2462
39-35	112245	155896	133532	104297	84257	91115	93151	69000	65000
	4.47	6.66	6.42	6,23959	5,81769	7,343003656	6,776278	5,9024807	6,06343
44-40	70818	93287	75108	58291	43096	48942	48364	34000	32000
	2.82	3.99	3.61	0,00037	2,9756	3,944260385	3,518244	2,9084687	2,98507
49-45	47976	72662	62516	41583	34613	28415	22192	19000	19000
	1.89	3.11	3.01	2,48771	2,3899	2,289979135	1,614359	1,6253207	1,77238
54-50	49512	58163	40295	24577	19498	25544	24182	15000	17000
	1.97	2.49	1.94	1,47032	250,263	2,058603802	1,759122	1,2831479	1,58582
59-55	19004	18169	15954	11422	7791	6553	9613	7000	10000
	0.75	0.78	0.77	0,68332	0,5379	0,528109564	0,699298	0,5988023	0,93283
60 واكثر	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المج	2510863	2339449	2078270	1671534	1448288	1240841	1374663	1169000	1072000
	%100	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

رقية سهلي

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2011	2010	الفئة
106000	123000	134000	99000	137000	114000	129000	95000	116000	اقل من 20
7,31538	8,41313	9,305555	7,78301	10,239162	9,3904448	10,978723	8,94538	10,780669	
336000	377000	396000	350000	382000	365000	373000	342000	349000	24-20
23,1884	25,7865	27,5	27,5157	28,550074	30,065897	31,744680	32,2033	32,434944	
449000	466000	439000	401000	390000	354000	306000	323000	336000	29-25
30,9868	31,8741	30,48611	31,5251	29,147982	29,159802	26,042553	30,4143	31,226765	
229000	211000	186000	203000	198000	178000	163000	134000	140000	34-30
15,8040	14,4322	12,91666	15,9591	14,798206	14,662273	13,872340	12,6177	13,011152	
134000	108000	112000	95000	95000	88000	87000	74000	58000	39-35
9,24775	7,38714	7,7777	7,46855	7,1001494	7,2487644	7,4042553	6,96798	5,3903345	
85000	66000	63000	63000	64000	53000	50000	36000	32000	44-40
5,86614	4,51436	4,375	4,95283	4,7832585	4,3657331	4,2553191	3,38983	2,9739776	
56000	49000	47000	32000	33000	34000	31000	32000	22000	49-45
3,86473	3,35157	3,263888	2,51572	2,4663677	2,8006589	2,6382978	3,01318	2,0446096	
37000	36000	36000	18000	25000	20000	23000	14000	13000	54-50
2,55348	2,46238	2,5	1,41509	1,8684603	1,6474464	1,9574468	1,31826	1,2081784	
17000	26000	26000	11000	14000	8000	13000	12000	10000	59-55
1,17322	1,77838	1,805555	0,86477	1,0463378	0,6589785	1,1063829	1,12994	0,9293680	
/	/	/	/	/	/	/	/	/	60 واكثر
1449000	1462000	1440000	1272000	1338000	1214000	1175000	1062000	1076000	المج
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	

2024	2023	2022	2021	2020	الفئة
من 24- 15	من 24- 15	من 24- 15	من 24- 15	من 24- 15	
764000				538000	من 24-20
13.7	30.5	32	33.7	16.6	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

✓ حاج محمد رابح و حلوان نرمان، مرجع سابق، 2016، 2017، ص 15-19. ص 16-19.

✓ احصائيات البنك الدولي

✓ احصائيات الديوان الوطني ONS الخاصة بالتشغيل من 1962 الى 2020.

واقع تطور البطالة في الاقتصاد الجزائري: تشخيص للأسباب وإقتراح للحلول (2000 – 2024)

الملحق (02): عدد ونسبة البطالة وفقا لمعيار نوع الجنس ا(الذكوروالإناث)، والوسط السكاني (الريف، الحضر) للجزائر خلال الفترة من 2000-2024

السنوات	2000	2001	2002	2004	2005	2006	2007	2008
الحضر(نسمة)	4876650	5045707	5109407	5542416	5661119	777366	878309	1012000
النسبة %	59.81	58.89	58.31	58.53	59.64	62.65	63.89	86.57
الريف(نسمة)	3276997	3522514	3652918	3927530	3831389	463475	496354	157000
النسبة %	40.19	41.11	41.69	41.47	40.36	37.35	36.11	14.43
الذكور(نسمة)	2225145	7280133	7510965	7809573	8069422	988288	1072004	868000
النسبة %	88.621	84.97	85.72	82.47	85.01	79.647	77.983	74.521
الاناث(نسمة)	2510863	1288088	1251361	1660373	1423086	252553	302659	301000
النسبة %	11.379	15.03	14.25	17.53	17.30	20.353	22.017	25.749
السنوات	2009	2010	2011	2013	2014	2015	2016	2017
الحضر (نسمة)	793000	754000	746000	864000	886000	973000	936000	1053000
النسبة %	73.97	70.07	70.24	73.5	73	72.72	73.58	73.12
الريف(نسمة)	279000	322000	316000	311000	328000	365000	336000	387000
النسبة %	26.03	29.93	29.76	26.5	27	27.28	26.42	26.88
الذكور(نسمة)	752000	728000	738000	804000	859000	954000	792000	926000
النسبة %	70.149	67.658	69.492	68.426	70.758	71.3	62.264	70,761
الاناث(نسمة)	320000	348000	324000	371000	355000	384000	480000	1220000
النسبة %	29.851	32.342	30.508	31.574	29.242	28.7	37.36	28,9
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	*2024	
الحضر (نسمة)	1069000	1080000*	*1240000	*1200000	*1090000	*1030000	1010000*	
النسبة %	73.11	73.12	73.16	73.08	73.11	73.10	73.19	
الريف(نسمة)	393000	*397000	*455000	*442000	*401000	*379000	*370000	
النسبة %	26.88	26.88	26.84	26.91	26.89	26.90	26.81	
الذكور(نسمة)	988000	920000	978000	950000	952000	**919000	**897000	
النسبة %	67,58	63,49	67,36	65,97	65,21	65,18	65,14	
الاناث(نسمة)	474000	529000	474000	490000	508000	**491000	**480000	
النسبة %	32,42	36,51	32,64	34,03	34,79	34,82	34,86	

*من سنة 2019 الى 2024 هي عبارة عن تقديرات غير رسمية مبنية على توزيعات سنة الأساس ل2018، مع فرض ثبات التوزيع الجغرافي. نظرا لتوقف الاحصائيات التفصيلية وانعدامها.

** من سنة 2023 الى 2024 هي عبارة عن تقديرات الذكور والاناث لانعدام الاحصائيات واخذ 2022 سنة الأساس.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- 1- حاج محمد رابح و حلوان نرمان، الجزائر بالارقام، نتائج 2014-2016، مرجع سابق، ص 15-19.
- 2- حاج محمد رابح و حلوان نرمان، الجزائر بالارقام، نتائج 2013- 2015، مرجع سابق ، ص 16-19.
- 3- احصائيات الديوان الوطني ONS الخاصة بالتشغيل من 1962 الى 2020.